

## مسائل صرفية في تفسير القرطبي

سليمة عياض

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية / الجزائر

aiad.s70@gmail.com

تاريخ التسلم: 2019/03/14 تاريخ القبول: 2020/06/12

### الملخص:

تمثل التفاسير عامّة واللغوية خاصّة ثروة لغوية غنية، تضع بين أيدي الباحثين عددا كبيرا من المفردات والمعاني، تغريهم للغوص في دراسة لغتنا الجميلة، والكشف عن أسرارها وكنوزها الخفية؛ هذه اللغة التي اختارها الله وخصّها لتكون لغة كتابه العزيز.

وسيتناول هذا المقال المستوى الصرفي في تفسير "الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن"، لأبي عبد الله القرطبي. وقد أجريت حوله دراسات كثيرة تناولته من زوايا مختلفة، اهتم بعضها بالجانب اللغوي، واهتم بعضها بالأحكام، أو القراءات، أو أصول الفقه، أو غيرها من الموضوعات.

وفي دراستي هذه، تعرضت هذه إلى بعض الظواهر الصرفية التي تناولها القرطبي في جامعه، وتمثّل في الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتصغير وغيرها؛ وذلك باختيار بعض النماذج التي وردت في هذا التفسير، وتناولها صاحبها من زوايا متعدّدة. وقد استعنت في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة، ثم شرحها وتحليلها. وسنكشف من خلال هذا المقال عن جانب من هذه الثروة اللغوية التي تضاف إلى التراث اللغوي العربي الضخم، و تقدّم صورة مشرقة عن الذهنية العلمية العربية، التي اتّسمت في عمومها بالموسوعية والشمولية في تلك العصور الذهبية.

الكلمات المفتاحية: العربية - التراث اللغوي - المستوى الصرفي - التفسير - القرطبي.

**Résumé:**

Les interprétations en général et linguistiques en particulier représentent une ressource linguistique riche, qui donne aux chercheurs un grand nombre de vocabulaire, et de significations, les incitant à se plonger dans l'étude de notre belle langue, et à en révéler ces secrets cachés. cette langue distincte favorisée par Dieu comme la langue du coran. Cet article, intitulé "Problèmes morphologiques dans l'interprétation d'Al-Qurtubi", traite le niveau morphologique dans cette interprétation. Je parle de l'interprétation El jamaa li ahkam al koran. En savoir il y a eu de nombreuses études sur cette interprétation, abordées ses différents Sections, certaines concernant l'aspect linguistique d'autres les jugements, et les lectures coraniques, ou les Principes de fiqh etc... ces études dont j'ai grandement bénéficié Et L'étude de ce niveau se fait en se posant sur les problèmes morphologiques abordés dans ce livre, à savoir le Singulier, le pluriel, le Masculin, le féminin, etc... en choisissant certains modèles cités à cet égard. Et dans cette étude, j'ai utilisé l'approche descriptive qui consiste à décrire le phénomène, à l'expliquer et à l'analyser. Cet article révélera une partie de cette richesse linguistique, qui s'ajoute au vaste héritage linguistique arabe, et fournit une image brillante de la mentalité scientifique arabe, généralement caractérisée par l'universalité dans ces âges d'or.

**Mots clés:** arabe - patrimoine linguistique - niveau morphologique - interprétation - Al-Qurtubi.

**Abstract:**

Interpretations in general and linguistic in particular represent a rich linguistic resource, which gives researchers of a large number of vocabulary, and meanings, encouraging them to delve into the study of our beautiful language, and to reveal its secrets. this distinct language favored by God as the language of the Koran. This article, entitled "Morphological problems in the Interpretation of al-Qurtubi", deals with the morphological level I speak of the interpretation El jamaa li ahkam al koran. And for information There have been many studies on this interpretation, addressed its various Sections, some concerning the linguistic aspect, others the judgments, and Qur'anic readings, and also the Fiqh Principles, or other Themes which I greatly benefited. And the study of this level is done by posing on the famous morphological problems in this book, namely the Singular, the plural, the Masculine, the feminine, etc ... by choosing some models quoted by al-Qurtubi in this regard. And in this study, I used the descriptive approach of describing the phenomenon, explaining it, and analyzing it. This article will reveal some of this linguistic richness, which adds to the vast Arabic linguistic heritage, and provides a brilliant picture of the Arab scientific mindset, generally characterized by universality in these golden ages.

**Keywords:** Arabic - linguistic heritage - morphological level - interpretation - Al-Qurtubi.

## مقدمة:

علم الصرف هو العلم الذي يصف الظواهر الصرفية، ويفسّر حدودها، ويقرر قواعدها، ويهتم بدراسة التغيرات التي تطرأ على أبنية الكلمات؛ ولذلك فقد اقتصر على دراسة الأسماء المعربة، والأفعال المتصرفة، فخرج من ذلك الحروف، والمبني من الأسماء، والجامد من الأفعال. وللدراسة الصرفية جوانب مختلفة، منها ما هو مشترك بين الفعل والاسم، ومنها ما هو خاصّ بأحدهما. وقد اعتنى العلماء العرب بدراسة الظواهر الصرفية المتعدّدة، باعتبارها أساس الدرس اللغوي، وتجسّد هذا الاعتناء من خلال دراسة ما يطرأ على الأسماء من التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، والتعريف والتنكير، والتصغير، والنسب، وغيرها. وقد كان للقرطبي إسهام بارز في هذا المجال، من خلال تعرّضه في تفسيره الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمّنه من السّنة وآي القرآن لكثير من هذه الظواهر، في المسائل اللغوية التي يثيرها في ثنايا التفسير، وسنعرض في هذا المقال لبعض المسائل من بعض الظواهر الصرفية الخاصّة بالأسماء دون الأفعال.

## أولاً: ظاهرة العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

## أ-تعريف ظاهرة العدد

تمتاز اللغة العربية بتنوع خطاباتها من حيث الإفراد، والتثنية، والجمع؛ واعتبر علماء الصرف أنّ الاسم إمّا أن يكون مفرداً، أو مثنى، أو جمعا؛ والمفرد ما دلّ على واحد في مثل: رجل وامرأة، والمثنى ما دلّ على اثنين بزيادة الألف والنون، أو الياء والنون ك: رجلان وامرأتان، وكتابان وقلمان، أو: رجلين وامرأتين، وكتابين وقلمين. فليس منه كلا وكلتا، واثنان واثنتان، وزوج وشفع؛ لأنّ دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة. ويشترط في المثنى الاتفاق في اللفظ، والوزن، والمعنى. وأنّ الجمع ما دلّ على جماعة الذكور بزيادة الواو والنون، أو الياء والنون، وذلك في مثل: الزيدون والصالحون، والزيدين والصالحين، أو ما دلّ على جماعة الإناث بزيادة الألف والتاء نحو: "فاطمات وزينيات"، وهو ينقاس في جميع أعلام الإناث، وكلّ ما حُتم بالتاء مطلقا، باستثناء امرأة، وشاة، وقُلّة بالضمّ والتخفيف وأمة، وكذلك كلّ ما لحقته ألف التأنيث مطلقا، مقصورة أو ممدودة كسلمى وحُبلى وصحراء وحسناء. (راجي الأسمر، ص[292 و359، و200]). وقد تناول القرطبي في تفسيره مسائل متعدّدة في الإفراد، والتثنية، والجمع، نورد بعضها منها:

## ب-مسائل في ظاهرة العدد :

## 1) (أحدٌ) يعود على الواحد والجمع :

تعرّض القرطبي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ (البقرة 285) لمسألة صرفية تفيد أنّ (أحدٌ) يتناول الواحد والجمع، أثارها بعد توقفه أمام الآية الكريمة؛ فقد ذكر أنّه قال: "بَيْنَ أَحَدٍ" ولم يقل: أحاد؛ لأنّ الأحد يتناول الواحد والجميع، واستشهد على هذه المسألة بقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة 47)، مشيراً إلى موضع الاستشهاد فيها بقوله: "ف(حَاجِزِينَ) صفةٌ لأحد؛ لأنّ معناه الجمع نقلا عن البغوي (البغوي، 1423هـ-2002م، ص185)، ثمّ بحديث نبوي، وهو قوله ﷺ: "ما أحلت الغنائم لأحدٍ سود الرؤوس غيركم" (الإمام أحمد، 1419هـ-

1999م، 7433، والترمذي، أبو داود، 3085، والنسائي، 2001م، 11145)، غير أنه لم يشر إلى موضع الاستشهاد فيه، وهو قوله ﷺ: "سود الرؤوس" الذي جاءت فيه (سود) صفة لأحد؛ لأن (أحد) معناه الجمع أيضاً، وساق بعدها قول الشاعر من [الرجز]:

إذا أمور النَّاسِ دِينَتْ دِينَكَ لا يَرْهَبُونَ أَحَدًا من دونكَ

(أبو حيان، 1431هـ-2010م ج2 ص 365، و السمين الحلبي. ج2 ص 695، وابن عادل، 1998م ج4 ص 528، بلفظ:

إذا أمور النَّاسِ دِيكَتْ دوكًا لا يَرْهَبُونَ أَحَدًا رَاوِكا )

ولم يشر كذلك إلى موضع الاستشهاد فيه، وهو قول الشاعر: (أحدًا) التي دلّت على الجمع (القرطبي، 2008م-1427هـ، ج 4، ص 497).

وفي المسألة الصرفية ذاتها و التي تشير إلى وقوع (أحد) على الواحد والجمع كان الفراء قد أشار قبل ذلك إلى أن "أحد" يكون للجمع والواحد في النفي، واستشهد على ذلك بقول الله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة 47)، وذكر أن (أحد) جعل في موضع جمع، وكذلك قوله: ﴿لَا نُفِرُّ مِنْ بَيْنِ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ (البقرة 285)، وختم بالقول: إن هذا جمع؛ لأن (بين) لا تقع إلا على اثنين فما زاد. (الفراء، 1403هـ-1983م، ج3 ص 183).

كما تحدّث الحدّادي عن حمل كلمة (أحد) على اللفظ، وحملها على المعنى، حين ورودها في القرآن الكريم؛ فقد ذكر أن قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ (التوبة 6) أجراه على اللفظ، ثم رده إلى المعنى، فقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾. ثم أضاف أن قول الله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة 47)، وقوله: ﴿لَا نُفِرُّ مِنْ بَيْنِ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ (البقرة 285)، وقوله: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ (الأحزاب 32)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾، ثم قال: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ (البقرة 102): لأنه قال بعض النحويين: يجوز أن يقال: مررت بأحد يتكلمون، ومررت على كل رجل يتعجبون. (الحدّادي، 1408هـ-1988م، ص [142، 143]).

## 2) (فَعُولٌ وَفَعِيلٌ) مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ

وعند تناول القرطبي لقوله تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَفَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ (ق 17) ذكر أن: (قَعِيد) الواردة في الآية الكريمة بمعنى: قاعد، كالسميع، والعليم، والقدير، والشهيد. وأنها أيضاً بمعنى: مُقَاعِد، مثل أكيل ونديم بمعنى: مؤاكل ومنادم، نقلا عن ابن قتيبة (ابن قتيبة، 1398هـ-1978م، ص 418). كما ذكر نسبة إلى الجوهري أن (فعليل وفعلول) مما يستوي فيه الواحد والاثنتان والجمع، مستشهدا على ذلك بقول الله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء 16) وقوله أيضاً: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (التحریم 4)، حيث وردت في الأول منها كلمة (رسول) التي تعود على الاثنتين (موسى وهارون)، ووردت في الثاني كلمة (ظهير) التي تعود على الملائكة وهو جمع، كما أورد بيتا أنشده الثعلبي وهو قول الشاعر من [المتقارب]:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرَّسُولِ أَعَلَّمُهُمْ بِنَوَاحِي الْخَبَرِ

(الجوهري، 1376هـ-1956م، [قعد])

وقد وردت فيه كلمة (الرَّسُول) التي تعود على الجمع(القرطبي، ج 19 ص[438، 439]). كما أشار قبل ذلك ابن منظور إلى دلالة هاتين الصيغتين عند تناوله للفظه (قَعِيدٌ)، وذكر أنَّهما مِمَّا يستوي فيه الواحد، والاثنتان، والجمع، مستشهداً على ذلك بقول الله تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَفَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ (ق17). وأضاف: أنَّ النحويين قالوا في هذه الآية: إنَّ معناه عن اليمين قعيد، وعن الشمال قعيد ، فاكتفى بذكر الواحد عن صاحبه، واستشهد بقول الشاعر من [المنسرح]: نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ وَعَلَّقَ عَلَى الْبَيْتِ قَائِلاً: إِنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يَقُلْ: رَاضِيَانِ وَلَا رَاضُونَ، أَرَادَ: نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ. ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بَعْدَهُ بِقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ مِنْ [الكامل]:

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَسُوا آتِي، وَكَانَ وَكَانَتْ غَيْرَ غَدُورٍ

ثُمَّ عَلَّقَ أَيْضاً عَلَى الْبَيْتِ قَائِلاً: إِنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يَقُلْ: غَدُورِينَ (ابن منظور، [قعد]).

كما نشير إلى أنَّ سيبويه كان قد استشهد بقول الله تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَفَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ (ق17) عند تعليقه لورود لفظة "فريق" العائدة على الجماعة في قول الشاعر من [الوافر]: أَحَقُّمَا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْلُوا فَنَدَيْتَنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيْقٌ حيث أكد أنَّ الشاعر قال: "فريق"، كما تقول للجماعة: هم صديق، ثم استشهد بالآية محلّ التفسير في هذه المسألة.(سيبويه، 1412هـ-1992م، ج3 ص 136).

3) كلَّ شيءٍ موحد من خلق الإنسان إذا أضيف إلى الاثنين جُمع

توقف القرطبي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ (المائدة 38) عند لفظة (أَيْدِيَهُمَا)، التي أثارَت مسألة جمع كلِّ شيءٍ موحد من خلق الإنسان، عند إضافته إلى الاثنين؛ مشيراً إلى أنَّ علماء اللسان تكلموا في قول الله تعالى: (أَيْدِيَهُمَا)، لِمَ قال ذلك ولم يقل: (يديهما)؟ وساق رأي ابن العربي القائل: وتابعهم الفقهاء على ما ذكروه-حسن ظنِّ بهم- فقال الخليل والفراء: إنَّ كلَّ شيءٍ موحد من خلق الإنسان إذا أضيف إلى اثنين جُمع، ثمَّ مثلَّ لذلك بقولنا: هَشَّمْتَ رُؤُوسَهُمَا، وَأَشْبَعْتَ بَطُونَهُمَا(ابن العربي، 1957، ج2 ص216 الفراء، ج 1 ص306، والزجاج، 1408هـ-1988م، ج2 ص172، 173، والنحاس، 1988، ج2 ص[19، 20])، ثمَّ استشهد القرطبي على ذلك بقول الله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحریم 4)، غير أنَّه لم يشر إلى موضع الاستشهاد فيها، وهو قول الله تبارك وتعالى: "فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا"؛ حيث جمع (قلب)، وقال: (قلوب) لإضافته إلى اثنين، وذكر أنَّه لأجل ذلك قال: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ولم يقل: يَدَيْهِمَا. والمراد: فاقطعوا يميناً من هذا ويميناً من هذا. وأشار إلى أنَّه يجوز في اللغة: فاقطعوا يَدَيْهِمَا، وهو الأصل؛ واستشهد على ذلك بقول الشاعر من [الرجز]:

وَمَهْمَهَيْنِ قَدْفَيْنِ مَرْتَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظَهْرِ التُّرْسَيْنِ

(ابن الشجري، ج 1 ص16، والزمخشري، ج4 ص156، والبغدادي، 1418هـ-1988م، ج2 ص314، وسيبويه، ج2 ص48، و الزجاج، ج2 ص173).

وعلق عليه بأنه جمع بين اللغتين؛ أي وحّد عندما قال: (ظَهْرَاهُمَا)، وجمع عندما قال: (ظَهْرٍ الترسين). ثم ذكر رأياً آخر للنحّاس يقول: إنّه فَعَلَ هذا؛ لأنّه لا يشكّل (النحّاس، ج 2 ص 20). وختم برأى سيبويه (سيبويه، ج 2 ص [48، 49]) القائل: إنّه إذا كان مفرداً قد يُجمعُ إذا أردتَ به التثنية. وذكر أنّه حكى عن العرب: وضعا رَحَالَهُمَا. يريد به: رَحَلِي راحِلَتَهُمَا.

وقد استنبط القرطبي انطلاقاً من تحليله اللغوي حكماً فقهياً استند فيه إلى ابن العربي (ابن العربي، ج 2 ص 612) هذا الأخير الذي علق على ما ذهب إليه اللغويون، وأشار إلى أنّ هذا بناءً على أنّ اليمينَ وحدها هي التي تُقطع، وليس كذلك، بل تُقطع الأيدي والأرجل، فيعود قوله: (أيديهما) إلى أربعة، وهي جمع في الاثنين، وهما تثنيةٌ، فيأتي الكلام على فصاحته، ولو قال: فاقطعوا أيديهم لكان وجهاً؛ لأنّ السارق والسارقة لم يُرد بهما شخصين خاصةً، وإنّما هما اسما جنس يعمّان ما لا يُحصى (القرطبي، ص [470، 471، 472]).

وقد تحدّث البغدادي عن هذه المسألة عند تناوله لقول الشاعر من [البسيط]:

كأنه وجهٌ تُركِبُينِ إذ غَضِبَا

عندما علق عليه بأنه إذا أضيف الجزءان لفظاً ومعنى إلى متضمّنهما المتحدّين بلفظ واحد، فلفظ الأفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية كما في البيت، فإنّ تركيبين متضمّنان ولفظهما متّحد، لجزأيهما، وهما الوجهان؛ فإنّ وجه كلّ أحد جزء منه، فلمّا أضيف إليهما أضيف بلفظ المفرد، وهو الوجه. وهذا أولى من أن يقول: كأنه وجهان تركيبين، وجمعه من الأفراد. فلو قال: كأنه وجوه تركيبين كان أولى من وجه تركيبين. (البغدادي، ج 7، ص 532). ويمكن تعليل ذلك بكون أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين اثنين في الإنسان: اليدين، والرجلين، والعينين، فلمّا جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التثنية، وقد يجوز تثنيتهما، واستشهد بقول أبي ذؤيب من [الكامل]:

فَتَخَالَسَا نَفْسَهُمَا بِتَوَافِيذٍ كَنَوَافِيذِ الْغُبُطِ الَّتِي لَا تُرْقَعُ

(الشعراء الهذليين، 1385هـ-1965م، ج 1، ص 20، و أبي سعيد السكري، ج 1، ص 40 و الفراء، ج 1 ص 307).

4) تسمية الجمع باسم الواحد والاسم الذي يستعمل مصدرًا والاسم الذي ينصب على التمييز أثار القرطبي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ (الحج 5) مسألة صرفية تتعلّق بتسمية الجمع باسم الواحد، والاسم الذي يستعمل مصدرًا، والاسم الذي ينصب على التمييز، عند شرحه لكلمة (طِفْلاً)؛ فقد ذكر بداية أنّ معنى الآية أي: أطفالاً، فهو اسم جنسٍ. وذكر بعدها أنّ العرب قد تسمّى الجَمْعَ باسم الواحد واستشهد على ذلك بقول الشاعر من [الكامل]:

يَلْحَيْنِي فِي حُبِّهَا وَيَلْمُنُنِي إِنَّ الْعَوَاذِلَ لَيْسَ لِي بِأَمِيرٍ

(أبو عبيدة، ج 2 ص 44، 45، و الطبري، 1422هـ-2001م، ج 16 ص 534، و ابن منظور، اللسان [ظهر] برواية: "يا عاذلاني لا تزِدَنَّ ملامتي" في الشطر الأوّل).

وأشار إلى موضع الاستشهاد فيه وهو قول الشاعر: (ليس لي بأميرٍ) بقوله: (ولم يقل: أمراء)، كما ذكر رأياً للمبرد (المبرد، 1415هـ-1994م، ج 2 ص 172، و ص 174) يقول: إنّه اسم يُستعملُ مصدرًا، كالرضا

والعدل، فيقع على الواحد والجمع؛ واستشهد على ذلك بقول الله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ (النور 31) الذي وردت فيه أيضا كلمة (الطِّفْلِ) بمعنى (الأطفال). ثم ذكر أنّ هذا أيضا قول الطبري (الطبري، ج 16 ص 465). وأضاف أنّه نصبّ على التمييز، واستشهد على ذلك بقول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ طَبِئَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ (النساء 4)، الذي وردت فيها كلمة (نَفْسًا) منصوبة على التمييز. ثم ساق رأيا أخيرا للزجاج يقول: إنّ معنى الآية: ثم نُخْرِجُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ طفلاً (الزجاج، ج 3 ص 412، وينظر: القرطبي، ج 14 ص [322، 321]).

وقد عبّ أبو حيان على أقوال العلماء في هذه الآية الكريمة حين ذكر أنّ وضع المفرد موضع الجمع لا ينقاس عند سيبويه، وإنما قوله: (الطِّفْلِ) من باب المفرد المعرف بلام الجنس فيعمّ، كقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (العصر 2)؛ ولذلك صحّ الاستثناء منه، والتلاوة: (ثم يخرجكم) بـ "ثم" لا بالواو. وقوله: "ونحوه" ليس نحوه؛ لأنّ هذا معرّف بلام الجنس، وطفلاً نكرة، ولا يتعيّن حمل (طفلاً) هنا على الجمع الذي لا يقيسه سيبويه؛ لأنه يجوز أن يكون المعنى ثم يخرج كل واحد منكم، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا﴾ (يوسف 31)، أي لكل واحدة منهن. وكما تقول: بنو فلان يشعبهم رغيف، أي يشعب كل واحد منهم رغيف (أبو حيان الأندلسي، ج 7، ص 486).

وقد وردت في القرآن الكريم بعض الآيات التي طرحت هذا الإشكال، والمتمثل في وصف الجمع بالمفرد، وتناولها الباحثون بالدراسة والتحليل، ومنها قول المولى تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ (البقرة 257)؛ ومما جاء في الاستشهاد على هذه المسألة من كلام العرب قول الشاعر من [الطويل]:

بها جيف الحسرى فأما عظامها فيبيضُ وأما جلدُها فصليبُ

وجلدُها هنا في معنى: جلودها (الزجاج، ج 1 ص 290)، ولكنّ ههنا فرقا، وهو أنّ الشاعر لما أفرد (الجلد) ساغ أن يفرد (الوصف)، فقال: (صليب)، وليس هكذا في الآية الكريمة. على أنّ هذا البيت أشبه بالآية التالية. ولا نقول: بأنّ وصف الجمع بالمفرد في الآية السابقة غير سائغ؛ بل ما قدمنا من أنّ القرآن من أصول علم النحو. (فؤاد شيخ الدين عطا، 2011، ص [142، 143])

5) لا يزداد من بناء مثنى وثلاث ورباع على الأربع

وعند تفسير القرطبي لقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (النساء 3) تحدّث عن بناء مثنى وثلاث ورباع، ثم أكد على تحديد الزيادة على رباع من قبل العلماء؛ مستندا في ذلك إلى ما قاله الثعلبي الذي يرى: أنّه لا يزداد من هذا البناء على الأربع (الثعلبي، 1422هـ-2002م، ج 3، ص 246)، ثم ساق قول الكميّ من [المتقارب]:

فلم يَسْتَرِيئُوكَ حتى رميت فوق الرجالِ خصالاً عَشَارا

(الكميت، 2000م، ص 152، والبغدادي، ج 1 ص 171)، مشيرا إلى أنّ هذا الشاهد قد شدّ عن القاعدة؛ أي: أنّه زاد على هذا البناء، وأشار إلى موضع الاستشهاد فيه، وهو قول الشاعر: (عَشَارا) بقوله: "يعني: طَعَنَتْ عَشْرَةَ". ثمّ أورد في الأخير رأي ابن الدهان في هذه المسألة، والذي ذكر أنّ البعض يقف عند المسموع، وهو من أحادٍ إلى رباع، ولا يعتبرُ بالبيت لشذوذه (القرطبي، ج 6 ص [30، 31]).

والملاحظ في هذه المسألة أنه قد ساق شاهده الشعري لا ليثبت القاعدة، وإنما ليشير به إلى ما شدَّ عنها، وكانت مناسبة ليورد بعدها رأي ابن الدّهان الذي ذهب المذهب نفسه، ووافق الثعلبي في قوله، معلّقاً على البيت الشاهد بأنّه: لا يُعتبر به لشذوذه؛ ممّا يجعلنا نقف على عرض القرطبي للتوافق بين الثعلبي وابن الدّهان وتأييده لهما في هذه المسألة. بالإضافة إلى ذلك فإننا نقف على قول القرطبي باعتماد السماع في بناء بعض الصيغ كالمذكورة آنفا حسب ما يذهب إليه العلماء الذين استشهد بأرائهم.

وقد تناول النحاة هذه المسألة سابقا، ومن ذلك ما أكّده (رضي الأستريادي) عندما ذكر أنّ (فُعَالن) و(مُفَعَلن) يردان في باب العدد من واحد إلى أربعة اتفاقا؛ غير أنّ (فُعَالن) قد جاء من عشرة في قول الكميت السالف، ثم أضاف أنّ المبرّد والكوفيين يقيمون علما إلى التسعة، نحو(حُمَاسن)، و(مُخَمَسن) ، و(سُدَاسن) و(مُسَدَسن) ، والسماع مفقود. (رضي الأستريادي، ج 1، ص 100)

بينما جاء في فتح الباري بعد إيراد صاحبه لبيت الكميت السابق: أنه يجوز إلى (سُدَاسن)، وقيل: إلى (عُشَازن). ثم أورد العسقلاني قول الحريري في درة الغواص، الذي وصف قول المتنبي بالغلط عندما قال: "أُحَاذُ أم سُدَاسن في أَحَاذُ"، بحجّة أنه لم يسمع في الفصح إلا مَثَنِي وَثَلَاثُ وَرُبَاعُ، والخلاف في (حُمَاسن) إلى (عُشَازن). ثم ذكر أنه: يحكى عن خلف الأحمر أنه أنشد أبياتا من حُمَاسن إلى عُشَازن، وأضاف: أنّ غيره قال في هذه الألفاظ المعدولة: هل يقتصر فيها على السماع أو يقاس عليها؟ قولان أشهرهما الاقتصار، وأشار إلى أنّ ابن الحاجب أيّد هذا الرأي. (ابن حجر العسقلاني، 1421هـ-2001م، الحديث 4572 ص 89).

#### 6) (التي) جمعها وتصغيرها وإدخال حرف النداء عليها

وعند تفسير القرطبي للآية الكريمة: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ (النساء 15) أثار مسألة صرفية، تتعلق بالاسم الموصول (التي) من حيث جمعها، وتصغيرها، وإدخال حرف النداء عليها؛ مشيرا إلى أنّ: (اللاتي) جمع (التي)، وهو اسم مُهْمَمٌ للمؤنث، وهي معرفة، ولا يجوز نزع الألف واللام منه للتنكير، ولا يتمُّ إلا بصلته، وفيه ثلاث لغات... وأتّه يُجمع أيضا (اللآت) بحذف الياء وإبقاء الكسرة، و(اللاتي) بالهمز واثبات الياء، و(اللاء) بكسر الهمزة وحذف الياء، و(اللا) بحذف الهمزة. فإن جَمَعَتِ الجمع-كما ذكر-قلّت في اللّاتي: اللّواتي، وفي اللّاء: اللّواتي. وقد رُوِيَ عنهم: (اللوات) بحذف الياء وإبقاء الكسرة، وهذا نسبة إلى ما قاله ابن الشَّجَرِي (ابن الشجري، ج 3 ص 60).

وفي ذات المسألة أورد الجوهري. البيت الذي أنشده أبو عبيد من [الرجز]:

من اللّواتي والتي واللّآت زَعَمَنَ أَنْ قد كَبِرَتْ لِدَاتِ

(أبو عبيدة، ج 1 ص 119، وابن قتيبة، 1966، ج 1 ص 88، وعند: ابن الشجري، ج 1 ص 34 من غير نسبة) والذي وردت فيه(اللواتي والتي واللآت) مفردة وجمعا، ثم ذكر أنّ: (اللّوا) بإسقاط التاء، وأنّ تصغير(التي) (اللَّتِيّا) بالفتح والتشديد، واستشهد على تصغير(التي) بقول الراجز:

بعد اللَّتِيّا و اللَّتِيّا والتي

(سيبويه، ج 2 ص 347 و ج 3 ص 488 وبعده: إذا عَلَّمَهَا أَنْفُسُ تَرَدَّتْ، والبيت عند: المبرد، ج 2 ص 289، و الشجري، ج 1 ص 34) والذي وردت فيه (اللَّتِيَّ)، وختم بأنَّ بعض الشُّعراء أدخل على(التي) حرفَ النَّداء؛ مشيراً إلى أنَّ حروف النداء لا تدخل على ما فيه الألف واللام إلاَّ في قولنا: يا الله، وحدَه فكأنه شَبَّهَها به من حيث كانت الألف واللام غيرَ مفارقتَيْنِ لها، واستشهد على ذلك بقول الشاعر من[الوافر]:

من أَجْلِكَ يا الَّتِي تَيَمَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالوُدِّ عَنِّي

(سيبويه، ج 2 ص 97، والجوهري، (لتي)، و الزمخشري، ج 2 ص 8، و البغدادي ، ج 2 ص 293، برواية: ...بالوصل عني) وفيه دخل حرف النداء(يا) على(التي) في قول الشاعر:(من أَجْلِكَ يا الَّتِي) (ينظر: القرطبي، ج 6 ص 137).

وبالإضافة إلى ما أورده القرطبي في هذه المسألة، فقد تناولها ابن منظور قبل ذلك، وتحدَّث عن تصغير(التي)، وإدخال حرف النداء عليها؛ مستندا في ذلك إلى رأي ابن سيدة الذي ذكر أنَّ تصغير(التي واللاتي واللات) هي:(اللتيا واللتيا) بالفتح والتشديد، ثمَّ استشهد على ذلك بقول العجاج من[الرجز]:

دافَع عَنِّي بِنَقِيرِ مَوْتِي، بَعْدَ اللَّتِيَّا وَاللَّتِيَّا وَالَّتِي،

إذا عَلَّمَهَا نَفْسٌ تَرَدَّتِ

وعلق على هذا قائلا: بأنَّ العجاج أراد باللتيا تصغير(التي)، وهي الداهية الصغيرة ، و(التي) الداهية الكبيرة ، وتصغير(اللواتي) اللتيا واللويات. وختم بما ذكره الجوهري عن إدخال حرف النداء على (التي)، والذي أشرنا إليه في كلام القرطبي سابقا في هذه المسألة (ابن منظور، [لنا]).

#### ثانيا: ظاهرة الجنس (التذكير والتأنيث)

إنَّ من خصائص الاسم التذكير والتأنيث، فالمذكر ما خلا من علامة التأنيث لفظا وتقديرا، والمؤنث ما كانت فيه علامة التأنيث لفظا أو تقديرا (ابن الأنباري ، 1970 ، ص 63)، وقد تناول القرطبي مسائل مختلفة في التذكير والتأنيث نذكر منها:

#### 1) قاعد بلا هاء للدلالة على أنه قعود الكبر

أثار القرطبي عند تفسيره لقول الله عز وجل:﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾(النور 60) مسألة حذف الهاء من(قاعد)، التي وردت جمعا(القَوَاعِدُ) في الآية الكريمة؛ فقد ذكر بداية أنَّ (القَوَاعِدُ) واحدها(قاعد) بلا هاء؛ ليدلَّ حذفها على أنَّه قُعود الكبر، ثم تحدَّث عن كلمة مماثلة وهي (حامل)،التي تأتي بلا هاء أيضا ليدلَّ بحذف الهاء على أنه حَمَلُ حَبَلٍ؛ استنادا إلى ما ذهب إليه ابن قتيبة (ابن قتيبة، ص 308)، وختم بالاستشهاد على هذا الاستعمال في كلام العرب بقول الشاعر من[الطويل]:

فلو أنَّ ما في بطنه بين نِسْوَةٍ حَبِلْنَ وإن كُنَّ القواعد عُمَّرًا

(الماوردي، ج 4 ص 121، وأورده أيضا ابن منظور[عقر] ، وجاء فيه الشطر الثاني:

حبلن ولو كانت قواعد عُمَّرًا)

(ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 15 ص 339).

كما أشار ابن عاشور في تفسير هذه الآية الكريمة أَنَّ (الْقَوَاعِدُ): جمع قاعد بدون هاء تأنيث ، مثل: (حامل) و(حائض): لأنه وصف نُقل معنى خاصً بالنساء، وهو القعود عن الولادة وعن المحيض، واستعير القعود لعدم القدرة؛ لِأَنَّ القعود يمنع الوصول إلى المرغوب، وإثما رغبة المرأة في الولد والحيض من سبب الولادة؛ فلما استعير لذلك، وغلب في الاستعمال، صار وصف قاعد بهذا المعنى خاصًا بالمؤنث، فلم تلحقه هاء التأنيث؛ لانتفاء الداعي إلى الهاء من التفرقة بين المذكر والمؤنث، وقد بينه كما أشار-قول الله تعالى: ﴿اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾. وذلك من الكبير.(ابن عاشور، 1984، ج 18، ص 297)

ويمكن أن نخلص في نهاية هذه المسألة إلى القول: بأن اللغة العربية راعت في توليد ألفاظها ومعانيها المنطق والذوق والجمال، ومن ذلك مراعاتها لهذه المسألة، والمتمثلة في أَنَّ الصيغ التي تدل على خصوصية أنثوية كالحمل مثلا، فإنها لا تحتاج إلى علامة تأنيث، عكس الصيغ التي تحمل دلالات يشترك فيها الذكر والأنثى؛ فإنها تحتاج إلى علامة التأنيث للتفريق بينهما.

## (2) (قَرِيبٌ) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

تحدّث القرطبي عند تفسيره لقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ (البقرة 214) عن صفة (قَرِيب) الواردة في الآية الكريمة: مؤكداً أَنَّ العرب لا تثنيه ولا تجمعها ولا تؤنثها، واستشهد على تذكيره بالآية الكريمة: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف 56)، غير أنه لم يشر إلى موضع الاستشهاد فيها: "إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ"; فقد جاءت (قريب) -وهي مذكر- صفة ل(رحمة) -وهي مؤنث-، كما استشهد أيضا بقول امرئ القيس من [الطويل]:

له الويل إن أمسى ولا أم هاشمٍ قريبٌ ولا بسباسةً ابنةً يشكراً

(امرؤ القيس، 1948، ص 68، والنخاس، ج 1 ص 306)

ولم يشر كذلك إلى موضع الاستشهاد فيه، وهو قول الشاعر: (ولا أم هاشمٍ قريبٌ)؛ فذكر قريب مع أنه صفة لمؤنث، ثم ختم بقوله: "فإن قلت: فلان قريب لي؛ ثبتت وجمعت فقلت: قريبون وأقرباء وقرباء" (ينظر: القرطبي، ج 3 ص 413).

وقد تحدّث أبو عبيدة عن هذه المسألة، حينما أشار إلى أَنَّ "قَرِيبٌ" في قَوْلِهِ اللهُ تَعَالَى: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) لَيْسَ وَصْفًا لِلرَّحْمَةِ، وَإِثْمًا هُوَ ظَرْفٌ لَهَا؛ فَجَازَ فِيهِ التَّأْنِيثُ وَالتَّذْكِيرُ، وَيَصْلُحُ لِلْجَمْعِ وَالْمُنْتَى وَالْمُقَرَّبِ. (ابن حجر العسقلاني، ج 13 ص 435).

كما أشار ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك، إلى هذه المسألة في باب (يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث أو التذكير بشروط) عند شرحه لقول ابن مالك:

وَرُبَّمَا أُكْسِبَ ثَانٍ أَوْ لَا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَدْفِ مُؤْهَلًا

قائلا: إِنَّ المضاف المذكور قد يكتسب من المؤنث المضاف إليه التأنيث؛ بشرط أن يكون المضاف إليه صالحا للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، ويفهم منه ذلك المعنى نحو: (قطعت بعض أصابعه)، فصح تأنيث (بعض) لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث؛ لصحة الاستغناء بأصابع عنه، فتقول: (قطعت

أصابه... ثم أضاف: وربما كان المضاف مؤنثا، فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه، بالشرط الذي تقدم، واستشهد على ذلك بقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف، 56)، فـ"رحمة" مؤنث، واكتسب التذكير بإضافتها إلى الله تعالى (ابن عقيل، ج 3 ص [49-51]).

كما ثبت في حديث نبوي استعمال صيغة فعيل للمؤنث وللمذكر على حد سواء، وهو الحديث الذي رواه الإمام أبو داود في سننه، عن رباح بن ربيع قال: "كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَرَأَى النَّاسَ مَجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ، فَبِعَثَ رَجُلًا فَقَالَ « أَنْظِرْ عَلَامَ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ » فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلَةٍ. فَقَالَ: « مَا كَانَتْ هَذِهِ لِقَاتِلًا »، قَالَ وَعَلَى الْمُقَدِّمَةِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ. فَبِعَثَ رَجُلًا فَقَالَ: « قُلْ لِخَالِدٍ لَا يَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا عَبَسِيًّا » (أبو داود 2669). والشاهد فيه هو قوله: (امْرَأَةٍ قَتِيلَةٍ).

وما نستفيدة من كلام القرطبي وكلام العلماء قبله وبعده في هذه المسألة أنّ (قريب) يكتسب خصوصية صرفية تتمثل في أنه: لا يثنى ولا يجمع ولا يُدكر، إذا كان يدلّ على قرابة مسافة، كما أشار في الأخير إلى أنّ هذه القاعدة لا تنطبق على (قريب) إذا كان يحمل دلالة النسب.

### 3) تثنية الجنس لا المفرد

وتعرض القرطبي عند تفسيره للآية الكريمة: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ (المائدة 64) لمسألة تثنية (يَدَاهُ)، الواردة فيها تثنية جنس لا تثنية مفرد، عندما أشار إلى أنّ هذا ابتداء وخبر، أي: بل نعمته مبسوطة، فاليد بمعنى النعمة، ثم ذكر: أنّ بعضهم خطأ هذا الرأي؛ بحجة أنّ نعم الله أكثر من أن تحصى، ليردّ بعد ذلك على هؤلاء بأنّه يجوز القول بذلك، على أن يكون هذا تثنية جنس لا تثنية واحد مفرد، واستشهد على هذا الرأي بقوله ﷺ: "مَثَلُ الْمُتَأَفِّقِ كَمَثَلِ الشَّارِعِ الْعَائِزَةِ بَيْنَ الْعَتَمَيْنِ" (الإمام مسلم، 1427هـ-2006م، 2784، وأحمد بن حنبل، 5079)، غير أنّه لم يشر إلى موضع الاستشهاد فيه، وهو كلمة (الْعَتَمَيْنِ)، التي تُثِنَّتْ جنس، ثم عاد إلى الآية المذكورة مشيراً إلى أنّ أحد الجنسين: نعمته الدنيا، والثاني: نعمة الآخرة. ثم ذكر قولاً للنحاس يرى فيه أنّ نعمة الدنيا: النعمة الظاهرة والنعمة الباطنة. واستشهد على هذا المعنى بقول الله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ (لقمان 20) (النحاس، ج 2 ص 235، والرازي، ج 12 ص [43، 44]، وابن عطية، 1422هـ-2001م، ج 2 ص 215، والقرطبي، ج 8، ص 84).

ويرى أبو علي الفارسي في هذه المسألة أنّ قوله: "نعمته مبسوطتان" لا يدلّ على تقليل النعمة، وعلى أنّ نعمته نعمتان اثنتان، ولكنه يدلّ على الكثرة والمبالغة فقد جاء بالتثنية ويراد به الكثرة والمبالغة، وتعداد الشيء، لا المعنى الذي يشفع الواحد المفرد، وأضاف: "ألا ترى إلى قولهم لبيك إنما هو إقامة على طاعتك بعد إقامة، وكذلك سعديك إنما هو مساعدة بعد مساعدة، وليس المراد بذلك طاعتين اثنتين ولا مساعدتين، فكذلك المعنى في الآية: أنّ نعمه متظاهرة متتابعة فهذا وجه، ثم أضاف: وإن شئت حملت المثني على أنّه تثنية جنس لا تثنية واحد مفرد، ويكون أحد جنسي النعمة نعمة الدنيا، والآخر نعمة الآخرة، أو نعمة الدين، فلا يكون التثنية على هذا مراداً بها (اثنان)؛ ثم أكد أنّ الجنس جاء في كلامهم مجيئاً واسعاً، واستشهد على ذلك بقول الفرزدق من [الطويل]:

وكلّ رقيقِي كلّ رَجُلٍ وإنْ هُمَاتَعَاطَى القَنَا قَوْمَاهُمَا أَخْوَانِ  
(الفرزدق، 1404هـ-1984م، ج 2 ص 329)

وعلّق على البيت قائلاً: إن تأويل الرفيقين في البيت العموم والإشاعة، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون رفيقان اثنان لكلّ رحل وبعده، فإذا كانوا قد استجازوا تثنية الجمع الذي بني للكثرة، كقوله من [البسيط] ويقصد عمرو بن العداء الكلبي:

لَأُصْبِحَ الْقَوْمُ أُوبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ  
وقبله:

سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَثْرُكْ لَنَا سَبَدًا فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرُو عِقَالَيْنِ  
(البغدادي، ج 7 ص [579، 580]، واللسان [عقل]).

وقول أبي النجم من [الرجز]:

بَيْنَ رِمَاحِي نَهْشِلٍ وَعَقِيلِ

ونحو ما حكاه سيبويه من قولهم: (لُفَاحَانِ سَوْدَاوَانِ)، فإن تجوز تثنية اسم الجنس أجدر؛ لأنه على لفظ الواحد، فالتثنية فيه أحسن؛ إذ هو أشبه بألفاظ الإفراد. (سيبويه، ج 3، ص 623، والطبرسي 1427هـ-2006م، ج 3، ص [307، 308])

#### 4) التعبير بالمدكر عن المؤنث

تناول القرطبي عند تفسيره لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَاسْتَعْفِرِي لِدُنْبِكَ إِنَّكَ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ (يوسف 29) مسألة التعبير بالمدكر عن المؤنث في قوله: ﴿إِنَّكَ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾، فقد أكد أنه لم يقل: (من الخاطئات)؛ لأنه قصد الإخبار عن المدكر والمؤنث، فغلب المدكر، والمعنى: (من الناس الخاطئين)، أو (من القوم الخاطئين)، استناداً إلى ما ذهب إليه البغوي (البغوي، ص 644). ثم استشهد لتغليب المدكر على المؤنث في القرآن الكريم بالآية الكريمة: ﴿إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ (النمل 43)، ثم بقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْفَاقِئِينَ﴾ (التحريم 12)، غير أنه لم يشر إلى موضعي الاستشهاد فهما، وهما على التوالي: "كافرين" و"الفاقئين" اللتان وصف بهما ملكة سبأ، ومريم ابنة عمران. (القرطبي، ج 11 ص 325)، وقد أشار القرطبي من خلال كلامه هذا إلى أنّ الأسلوب القرآني كان يغلب المدكر عند الإخبار عن المدكر والمؤنث معاً، وهذا الاستعمال يتماشى مع ما كان شائعاً عند العرب.

ويمكن القول في هذا المقام: إنّ لفظة (الخطائين) أريد بها العموم وهي من باب (التغليب)، أي: تغليب المدكر على المؤنث، لكونه الأصل والتأنيث هو فرع عنه. وهذا الأسلوب يعرف بأسلوب التغليب، وقد عرفوه بقولهم: هو إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر، بجعله موافقاً له في الهيئة أو المادّة. وفي القرآن الكريم آيات كثيرة جاءت على هذا الأسلوب، ومنها: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ لَهَا مِنَ الْخَيْرِ أَلْفُ عَشْرَ صَاعًا﴾ (التحريم 12)، وهي الآية التي ساقها القرطبي شاهداً في هذه المسألة. فكان مقتضى الظاهر أن يقال: (وكانت من الفاقئات)، ولكنّ النظم الكريم عدل عن ذلك، فعُدّ الأُنثى من الذكور بحكم التغليب، وفيه إشعار بأنّها قد بلغت في طاعتها مبلغ أولئك الرجال فعُدّت منهم. ومنه

أيضا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة 34). فقد عُذَّ إبليس من الملائكة بحكم التغليب. (بسيوني، 1436هـ-2015م، ص274)

### ثالثا: صيغ المبالغة

تعريف صيغ المبالغة: هي أسماء تُشتق من الفعل الثلاثي غالبا، ومن الرباعي أحيانا، للدلالة على حدوث الفعل بكثرة، أو المبالغة في الصفة وبيان الزيادة فيها. وهناك العديد من أوزان صيغ المبالغة، ولكن أشهرها، وأكثرها استخداما هي الأوزان الخمسة التالية: (مَفْعَالٌ - فَعَالٌ - فَعُولٌ - فَعِيلٌ - فَعِلٌ). وقد وردت في تفسير القرطبي مسائل كثيرة عن صيغ المبالغة أهمها:

#### 1) (خَائِنَةٌ) مبالغة في الوصف بالخيانة

وقف القرطبي عند تفسيره لقول الله عزَّ من قائل: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ (المائدة 13) على صيغة (خَائِنَةٌ) الواردة في الآية الكريمة ودلالاتها، فقد أكد بداية أن (خَائِنَةٌ) قد تقع للواحد كما يقال: رجلٌ نَسَابَةٌ وعَلَامَةٌ؛ وأن (خائنة) على هذا للمبالغة؛ ثم ذكر أنه يقال: رجلٌ خائنة، إذا بَالَعَتْ في وصفه بالخيانة، وساق بيتا شعريا شاهدا على استعمال هذه الصيغة. (أبو عبيدة، ج 1 ص158، و المبرد، 1986م، ج 1 ص463، والطبري، ج 8 ص254، وابن عطية، ج 2 ص170، و القرطبي، ج 7 ص 382). وتُعد صيغة فاعلة من الصيغ الدالة على المبالغة؛ إذ يظهر أثر الهاء جليا في الدلالة على المبالغة، على قسم من الصفات التي على (فاعل): لتحوّلها إلى (فَاعِلَةٌ) نحو طَائِعِيَّةٌ وزَاوِيَةٌ، والأصل فيهما طَائِعٌ وراوٍ... وقد تكون الهاء للمبالغة في لفظ (خائنة)، وهو أحد الرأيين في تفسير قول الله تبارك تعالي: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ (المائدة 13): إذ يجوز: حمل خائنة على المصادر التي جاءت على فاعلة (ميثم محمد علي، ص 211). وقد تحدّث أبو عبيد الهروي عن هذه الصيغة، وذكر أن الخائنة بمعنى: الخيانة، والخائنة قوم خونة، ويُفَسَّرُ بهما جميعا، وفاعلة في المصادر معروفة... ورجل خائنة إذا بولغ في وصفه بالخيانة، قال ذلك أبو منصور الأزهري (الهروي، 1419هـ-1999م، ج 1، ص606، والأزهري، ج 7، ص583)

وعليه يمكننا القول من خلال ما أورده القرطبي، ومن خلال أقوال العلماء في هذه المسألة: أن صيغة (خَائِنَةٌ) (جيء بها للتعبير عن المبالغة في الخيانة، وهذا ما يؤكّد أن الصيغ العربية تعكس دلالات خاصة على الألفاظ نفهما من خلال السياق الذي ترد فيه.

#### 2) بناء فَعُولٌ للمبالغة وتكون من الفعل المتعدي أو القاصر

وعند تفسير القرطبي لقول الله تعالي: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ (الفرقان 48) تحدّث عن صيغة (طَهُورًا) التي وردت في الآية الكريمة؛ فقد ذكر استنادا إلى ما ذهب إليه القاضي أبو بكر بن العربي (ابن العربي، ج 3 ص1404 و ص1406)، أن هذا الأخير- بعد وصفه لكلام العلماء عن الآية بأنّه منتهى ثُباب كلام العلماء وأتّه بالْع في فَيْتِه- ذكر أنّه تأمّل من طريق العربية، فوجد فيه مَطْلَعًا مشرّفًا، وهو أنّ بناء فَعُولٌ للمبالغة، إلّا أنّ المبالغة قد تكون في الفعل المتعدي، وقد تكون في الفعل

القاصر، ثم ساق شاهدين شعريين: الأول وردت فيه(ضروب)على صيغة فعول من الفعل المتعدّي (ضرب)، والثاني وردت فيه (نؤوم)على صيغة فعول من الفعل القاصر(نام). ويمكن التأكيد بعد إيراد رأي القرطبي في هذه المسألة، وآراء العلماء الذين استند إليهم أنه: بينما اهتم العلماء بدلالة الكلمة، اهتم ابن العربي بصيغتها التي تدلّ على المبالغة، وذكر أنّ هذه الصيغة تكون من الفعلين القاصر والمتعدّي على حدّ سواء، مستشهدا على كلّ حالة بشاهد شعري. وهذا ما جعلنا نقف على اهتمام القرطبي في كثير من المواضع باللفظة القرآنية، من حيث الدلالة والصيغة، والقراءة، وكلّ ما من شأنه أن يصل بنا إلى المعنى المقصود.

#### رابعا: اسم التفضيل

تعريف اسم التفضيل: اسم التفضيل هو اسم مشتق من حروف الفعل الماضي الثلاثي على وزن (أَفْعَلٌ) ، ليدلّ على أن شيئين اشتركا في صفة معينة، ولكن أحدهما زاد على الآخر. والأسلوب الذي يحوي اسم التفضيل يؤتى به، لإنشاء التفضيل بين شيئين في صفة ما ، ويُشتق من الفعل الماضي الثلاثي على وزن (أَفْعَلٌ). وقد أثار القرطبي في تفسيره جملة من المسائل تتعلق باسم التفضيل أهمّها:

#### 1) (خَيْرٌ) ليس من باب (أَفْعَلٌ مِنْكَ)

أشار القرطبي عند تفسيره للآية الكريمة: ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ (الفرقان 15) لمسألة صرفية، تتعلق باسم التفضيل الذي لا يؤدي معنى التفضيل، وهو (خَيْرٌ) الذي ورد فيها، فقد ذكر في الإجابة عن السؤال المحتمل كيف قال: "أذلك خير" ولا خير في النار؟ أنّ سيبويه حكى عن العرب: الشقاء أحبُّ أم السعادة؟ وقد علم أنّ السعادة أحبُّ إليه. ثمّ ذكر قولاً للنحاس وصفه بالحسن، يرى فيه أنه ليس من باب أفْعَلٌ منك، وإنّما هو كقولك: عنده خير، واستشهد النحاس على هذا المعنى بقول حسان بن ثابت من [الوافر]:

فَشَرُّكُمْما لخيرِكُما الفِداءُ

(النحاس، ج 3 ص 154)، والبيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، (حسان بن ثابت 1966م، ص 64)، وصدده:

أَتَهَجُّوهُ، وَلَسْتُ لَهُ بِكُفٍّ

وهو من قصيدة ردّها حسان على أبي سفيان بن الحارث، الذي هجا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل إسلامه. ولم يشر القرطبي إلى موضع الاستشهاد فيه، وهو قول الشاعر: (فَشَرُّكُمْما لخيرِكُما)، وقد كان يعلم حسان أنّ الرسول لا شرّ فيه. وأخيرا أورد قولاً يرى: أنّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ الجنة والتّارق قد دخلتا في باب المنازل؛ فقال ذلك لتفاوت ما بين المنزلتين (القرطبي، ج 15 ص 376).

كما تعرّض ابن عاشور للمسألة ذاتها عند تفسيره لهذه الآية الكريمة، وذكر أنّ الاستفهام جيء به للتهمك؛ إذ لا شبهة في كون الجنة الموصوفة خيراً. ويجوز أن يقصد: (قل للمؤمنين) ، فالجملة معترضة بين آيات الوعيد؛ لمناسبة إبداء البون بين حال المشركين وحال المؤمنين، والاستفهام حينئذٍ مستعمل في التلميح والتلطف، وهذا كقوله تعالى: ﴿أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾ (الصافات 62).

وأضاف أن (خَيْرٌ) اسم تفضيل، وأصله (أخير) بوزن اسم التفضيل، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال. ثم أكد أن التفضيل على المحمل الأول في موقع الآية مستعمل للتهكم بالمشركين، وعلى المحمل الثاني مستعمل للتلميح في خطاب المؤمنين، وإظهار المنّة عليهم. (ابن عاشور، ج 18، ص 335).

## 2) حمل أَفْعَلٌ على فَاعِلٍ

تعرض القرطبي عند تفسيره لقول الله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (الروم 27) لمسألة حمل أَفْعَلٌ على فَاعِلٍ؛ أي حمل: (أَهْوَنُ) على هَيْنَ في الآية الكريمة، وذكر أن هذا الاستعمال كان شائعاً عند العرب واستشهد على ذلك بـ:

1- قول الفرزدق من [الكامل]:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ  
(الفرزدق، ص 714)

2- وقول الشاعر من [الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لِأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ  
(المبرد، ج 2 ص 750، وعلي بن أبي الفرج بن الحسن البصري صدر الدين، 1420هـ-1999م، والبغدادي، ج 6 ص 505).

3- وقول الشاعر من [الكامل]:

إِنِّي لِأَمْتَحِكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمْتَلُ  
(أبو عبيدة، ج 2 ص [122، 121]، وهذا البيت قائله الأخص بن محمد الأنصاري، وهو عند: سيويه، ج 1 ص 380، والبغدادي، ج 2 ص 48).

4- وقول الشاعر من [الطويل]:

تَمَّتْ رِجَالٌ أَنْ أَمُوتَ وَإِنْ أَمُتْ فَتَلِكُ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحِدٍ  
(أبو عبيدة، ج 2 ص 301، والطبري، ج 24 ص 478، وابن عبد البر، ج 2 ص (746، 747)، والأخفش الأصغر 1984م، ص 161)

5- وقول الشاعر من [الطويل]:

لَعَمْرُكَ إِنَّ الرِّيرِقَانَ لِبَادِلٌ لِمَعْرُوفِهِ عِنْدَ السَّنِينِ وَأَفْضَلُ  
(الطبري، ج 18 ص 487).

كما استشهد بقولنا في تعظيم الله: "الله أكبر".

وأشار إلى مواضع الاستشهاد في هذه الشواهد بقوله على التوالي عن الشاهد الأول: "أي: دعائمه عزيزة طويلة"، وعن الشاهد الثاني: "أراد: إِنِّي لِوَجَلٌ"، وعن الشاهد الثالث الذي أنشده أبو عبيدة: "أراد: لمائل"، وعن الشاهد الرابع الذي أنشده أحمد بن يحيى: "أراد: بواحد"، وعن الشاهد الخامس: "أي: وفاضل"، وعن قولنا في تعظيم الله: إِنَّمَا مَعْنَاهُ: اللهُ الْكَبِيرُ (القرطبي، ج 16 ص [417، 418]).

كما نلمس إشارته إلى مسألة في العقيدة، تستند إلى هذا التحليل اللغوي، عند حديثه عن معنى (أَهْوَنُ) التي وردت في الآية الكريمة: فقد ذكر أنها بمعنى هَيْنٍ؛ مؤكداً أنّ من جعل أهون يُعَبِّرُ عن تفضيل شيء على شيء، فقولُهُ مردودٌ؛ لأنّه ليس شيءٌ أهونَ على الله من شيء، واستشهد على هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (النساء 30). وقوله: ﴿وَلَا يُؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ (البقرة 255)، وتؤكد هاتان الآيتان أيضاً هذا المعنى؛ ونفهم من ذلك تناول القرطبي هنا لصفة القدرة الإلهية التي ليس لها حدود.

وقد أشار البغوي أيضاً إلى هذه المسألة عند تناوله لهذه الآية، حينما ذكر أنّ مجاهد وعكرمة قالوا: وهو أهون عليه: أي أيسر، ووجهه أنّه على طريق ضرب المثل، أي هو أهون عليه، على ما يقع في عقولكم، فإنّ الذي يقع في عقول الناس: أنّ الإعادة تكون أهون من الإنشاء، (البغوي، ص 1006)

خامساً: المصادر

### 3) حذف الهاء من (إقامة) عند الإضافة وتعويضها بالمضاف إليه

أثار القرطبي مسألة صرفية عند تفسيره لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ (النور 37)، تتعلق هذه المسألة بحذف الهاء عند إضافة (إقامة) التي وردت محذوفة الهاء، تماشياً مع القاعدة الصرفية في الآية المذكورة، فقد ذكر استناداً إلى ما ذهب إليه الفراء أنّه يقال: أقام الصلاة إقامةً، والأصل: إقامهً، فقلبت حركة الواو على القاف، فانقلبت الواو ألفاً وبعدها ألف ساكنة، فحذفت إحداهما، وأثبتت الهاء لئلا تحذفها فتُجَحَّف، فلما أضيفت قام المضاف إليه مقام الهاء، فجاز حذفها، وإن لم تُضَفْ لم يجز حذفها، ثم أورد قول الشاعر من [البسيط]:

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَاَنْجَرْدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

(الفراء، ج 2 ص 254، ونقله عنه القرطبي بواسطة إعراب القرآن للنحاس، ج 3 ص [139، 140]).  
والذي أنشده الفراء شاهداً على هذه المسألة، وأشار القرطبي إلى موضع الاستشهاد فيه بقوله:  
"يريد: عِدَّةُ فَحذف الهاء لِمَا أضاف. (القرطبي، ج 15 ص [294، 295])

وقد تعرّض سيبويه لهذه المسألة عندما أشار إلى أنّ هذه المصادر قد ترد بغير هاء على الأصل؛ إلا أنّه لم يذكر أنّ الإضافة قد قامت مقام الهاء المحذوفة، فقد جاء في الكتاب: "هذا باب ما لحقته هاء التانيث عوضاً لما ذهب، وذلك قولك: أقمته إقامة، واستعنته استعانة، وأريته إراءة، وإن شئت لم تعوّض، وتركت الحروف على الأصل. قال الله عزّ وجل: ﴿رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَ إِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ (النور 37) (سيبويه، ج 4، ص 83).

## خاتمة:

يمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج أهمّها:

- تعرّض المفسّر في المستوى الصرفي إلى مسائل كثيرة منها: الأفراد، والتثنية، والجمع، والتنكير والتأنيث، وصيغ المبالغة، و صيغ التفضيل، وما يطرأ من تغيير على بعض المصادر، وغيرها من المسائل. وكان يفصّل فيها ويدعم آراءه بشواهد لغوية كثيرة وبأقوال العلماء الذين سبقوه والذين عاصروه.

- أثار القرطبي مسائل صرفية كانت قد طرحت إشكالا عند النحاة والمفسّرين، وأدلى بآرائه فيها مستدلّاً عليها بأقوال من سبقوه من العلماء والمفسّرين، ومستشهدا عليها بما ثبت من كلام العرب.

- اجتهد القرطبي في إيجاد أوجه من اللغة العربية لكلّ إشكال اعترض النحاة والمفسّرين، في المسائل الصرفية التي استوقفهم عند تعاملهم مع الآيات القرآنية وتفسيرهم لها، ومن بين هذه المسائل نذكر ما تناولناه في هذا المقال ومنها: عودة "أحد" على الواحد والمثنى والجمع، وبعض الصفات التي لا تنى ولا تؤنث ولا تجمع ومنها: قريب، واسم التفضيل الذي لا يؤدّي معنى التفضيل، وحمل أفعال على فاعل، وحذف الهاء من المصدر عند الإضافة وغيرها من المسائل.

- أثبت القرطبي من خلال تفسيره، وما ورد فيه من تحليلات لغوية أنّ القرآن الكريم لم يخرج في أسلوبه، وتراكيبه، وصيغته، ومفرداته، عمّا جاء في لغة العرب.

- يمكن تصنيف القرطبي عالما من علماء اللغة، الذين أثروا التراث العربي اللغوي بآرائهم اللغوية الجديرة بالدراسة والاهتمام، ومن العلماء الذين أبدعوا في تفسير القرآن الكريم.

- يمكن اعتبار هذا التفسير مدوّنة لغوية ثريّة في مسائلها اللغوية، والتفسيرية، وفي شواهد اللغوية متعدّدة المصادر والموضوعات، ومتعدّدة الأبعاد، والتي تتيح مساحات بحث واسعة لمن أراد الإبحار في الدراسة اللغوية لهذا التفسير...

## قائمة المصادر والمراجع:

- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي. البحر المحيط. نشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة الرياض.
- أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري. مجاز القرآن. مكتبة الخانجي القاهرة.
- أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمررد. 1986م الكامل في اللغة والأدب. طبعة مؤسسة الرسالة.
- الحسين بن مسعود البغوي أبو محمد. 1423هـ-2002م. معالم التنزيل في تفسير القرآن. ط1. دار ابن حزم.
- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الذهلي. 1419 هـ - 1999م. مسند الإمام أحمد بن حنبل. ط1. مؤسسة الرسالة لبنان.
- محمد بن عيسى بن سؤدة بن موسى بن الضحّاك، السلمي الترمذي، أبو عيسى. سنن الترمذي. المكتبة الإسلامية.

- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار النسائي . 2001م. اللسان الكري. مؤسسة الرسالة.
- أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي. الدر المصون. طبعة دار القلم.
- عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي أبو حفص. اللباب في علوم الكتاب. 1998م. طبعة دار الكتب العلمية.
- محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله . 2006م-1427هـ. الجامع لأحكام القرآن والمتضمن لما بينته من السنة وآي القرآن. ط 1 .
- أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة الدينوري. 1398هـ - 1978م. تفسير غريب القرآن. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- إسماعيل بن حماد الجوهري. 1376هـ-1956م. الصحاح. ط 1. دار العلم للملايين. بيروت القاهرة.
- محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي الشهير بمحيي الدين بن عربي. 1957م. أحكام القرآن. طبعة البابي الحلبي القاهرة.
- الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي المعروف بالفراء. 1403هـ - 1983م. معاني القرآن. عالم الكتب. ط 3. بيروت.
- أبو إسحاق الزجاج أو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل الزجاج البغدادي 1408هـ- 1988م. معاني القرآن. ط 1. عالم الكتب.
- أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس. 1988م. إعراب القرآن. طبعة عالم الكتب.
- هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي أبو السعادات ابن الشجري. الأمل. طبعة مكتبة الخانجي. القاهرة.
- جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري. شرح المفصل. المطبعة الأميرية.
- عبد القدر بن عمر البغدادي. 1418هـ-1998م. خزانة الأدب. ط 4. مكتبة الخانجي القاهرة.
- عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، يُكنى أبو بشر، الملقب سيبويه: 1408هـ-1988م. الكتاب. ط 3. مكتبة الخانجي القاهرة.
- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الشهير بالإمام أبو جعفر الطبري. 1422هـ-2001م. تفسير الطبري. ط 1. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان القاهرة.
- محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الأفرقي المعروف بابن منظور. اللسان. دار صادر، بيروت.
- أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمرند . 1415هـ-1994م. المقتضب. ط 3. القاهرة.
- الكميت بن زيد الأسدي وكنيته أبو المستهل. 2000م ديوان الكميت. طبعة دار صادر.

- أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة الدينوري. 1966. الشعر والشعراء. طبعة دار المعارف.
- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي. النكت والعيون. طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ودار الكتب العلمية.
- فخر الدين الرازي. مفاتيح الغيب. المطبعة الهية بميدان الأزهر بمصر.
- أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي. 1422هـ-2001م. المحرر الوجيز. ط1. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية.
- حسان بن ثابت الأنصاري. 1966م ديوان حسان بن ثابت. طبعة دار الأندلس.
- همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي المعروف بالفززدق. ديوان الفززدق. طبعة دار صادر.
- علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري صدر الدين. 1420هـ-1999م. الحماسة البصرية. مكتبة الخانجي.
- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. برجعة المجالس. طبعة دار الكتب العلمية.
- علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر 1984م كتاب الاختيارين. طبعة مؤسسة الرسالة.
- مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، أبو الحسين. 1427-2006م. صحيح مسلم. تحقيق نظر بن محمد الفارابي أبو قتيبة. دار طيبة.
- الحدّادي أحمد بن محمد بن أحمد السمرقندي. 1408هـ-1988م المدخل لعلم تفسير كتاب الله. ط1. تحقيق صفوان عدنان داوودي. دار القلم دمشق. دار العلوم بيروت.
- فؤاد شيخ الدين عطا. يونيو 2011. مشكلات نحوية و صرفية في القرآن الكريم". مجلة جامعة ابن يوسف بمراكش، العددان العاشر والحادي عشر.
- محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي. شرح كافية ابن الحاجب. تحقيق إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية.
- شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن أحمد الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي. 1421هـ-2001م. فتح الباري شرح صحيح البخاري. ط1. تحقيق عبد القادر شببة الحمد.
- أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني المشهور بأبي داود. 1430هـ-2009م. السنن. ط1. تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين. دار الرسالة العالمية.
- أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي المعروف بأمين الإسلام،. 1427هـ-2006م. مجمع البيان في تفسير القرآن. ط1. دار المرتضى بيروت.
- بسيوني عبد الفتاح فيود. 1436هـ-2015م علم المعاني دراسة بلاغية و نقدية لمسائل المعاني. ط4. مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

- أبو عبيد أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي. 1419هـ-1999م الغريبين في القرآن والحديث. ط1. تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي. مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة الرياض.
- أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهرى الهروي. تهذيب اللغة. تحقيق عبد السلام سرحان. الدار المصرية للتأليف والترجمة. مطابع سجل العرب القاهرة.
- ميثم محمد علي. الظواهر اللغوية والنحوية في كتب الغريبين غريب القرآن وغريب الحديث. دار الكتب العلمية.
- الشعراء الهذليين. 1385هـ-1965م ديوان الهذليين. المحقق أحمد الزين ومحمود أبو الوفا. دار الكتب المصرية.
- أبي سعيد السكري. شرح أشعار الهذليين. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. راجعه محمود محمد شاكر.
- راجي الأسمر. المعجم المفصل في علم الصرف. تحقيق إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- أحمد أبو إسحاق الثعلبي. 1422هـ-2002م الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي. ط1. تحقيق محمد ابن عاشور، دارالإحياء للتراث العربي. بيروت لبنان.
- محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطة بن دعامة أبو بكر الأنباري. 1970. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. تحقيق رمضان عبد الثواب. مطبعة دار الكتب.
- محمد الطاهر بن عاشور. التحجير والتنوير. الدار التونسية للنشر.
- همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي المعروف بالفززدق. 1404هـ-1984م ديوان الفززدق. دار بيروت للطباعة والنشر بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، نشر وتوزيع دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، ج3 ص(49-51)
- جندب بن حُجر بن الحارث الكندي المعروف بـ" امرؤ القيس". 1984. ديوان امرئ القيس. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف.